



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة العدل

مداخلة

السيد وزير العدل، حافظ الأختام للجمهورية
الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السيد بلقاسم زغماتي،

خلال مؤتمر الأمم المتحدة (14) لمنع الجريمة
والعدالة الجنائية

كيوتو، اليابان 07-12 مارس 2021،

السيدة الرئيسة
السيدات والسادة رؤساء وأعضاء الوفود،

يشرفني في البداية أن أعرب لكم باسم الجزائر عن تهانينا الحارة لتوليكم رئاسة هذا المؤتمر، كما يطيب لي أن أعتنم هذه الفرصة لأسدي جزيل الشكر لحكومة اليابان على الجهود الجبارة المبذولة للتحضير لهذا الحدث الهام واستضافته في هذه الظروف الصعبة والشكر موصول إلى الأمانة على جهدها الحثيث للتحضير وإنجاح المؤتمر.

السيدة الرئيسة

ترحب الجزائر بموضوع هذا المؤتمر، و تظلّ على قناعة بأنّ التنمية المستدامة وسيادة القانون مترابطان بشكلٍ وثيقٍ ويُعزّز كلاهما الآخر. بهذه المناسبة، أودّ التأكيد على التزام بلادي باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها وتسعى باستمرار لمواءمة منظومتها القانونية الوطنية مع الاتفاقيات و المعايير الدولية ذات الصلة وتُقرّ بالدور الذي تلعبه آلية الاستعراض في تحسين تنفيذ اتفاقيتي الأمم المتحدة لمكافحة الفساد و مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وتوفير المساعدة و التعاون التقنيين للدول التي تحتاجهما.

السيدة الرئيسة،

ترحب الجزائر بفكرة معالجة المؤتمر للمظاهر الناشئة للجريمة وكذا أساليبها المستحدثة التي تطوّرت في السنوات الأخيرة، كما تثمن الاهتمام الذي أولاه المؤتمر لمسألة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية وما يتّصل به من جرائم، بما في ذلك الاعتداء على التراث الثقافي الدولي.

إنّ بلادي ما فتئت تُحدّر من العلاقات التلازمية بين انعدام الاستقرار السياسي و الأمني و استفحال النشاطات الإجرامية المنظمة بكل أشكالها، و في هذا الصدد أود الإشارة إلى الوضع الخاص الذي تعرفه الجزائر بحكم موقعها الجغرافي و تأثيرها بما يعرفه محيطها من ظروف أمنية و سياسية و اقتصادية تشكل بيئة ملائمة لانتشار تهريب المهاجرين و الإختطاف مقابل طلب الفدية فضلا عن أن بلدي تعدّ قريبة من أحد أكبر مراكز إنتاج و تصدير القنب الهندي و ما ينجرّ عن ذلك من إتجار غير مشروع بالمخدرات و تبييض أموال و فساد كما بيّنته التحاليل و التقارير الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات و الجريمة.

وتعرب الجزائر عن قلقها البالغ إزاء المنحى المُقلق للجريمة السيبرانية وترحب بإنشاء اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية شاملة لمكافحة استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات لأغراض إجرامية بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 74 / 247، للإشارة إلى أنّ الجزائر التي تولى أهمية بالغة لهذا الموضوع قد قدّمت ترشّحها لرئاسة هذه اللجنة.

السيدة الرئيسة،

و فيما يتعلق بمحاربة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والفساد ورغم النتائج الإيجابية المحققة في إطار تفعيل الاتفاقيتين الامميتين ذات الصلة، فإنّه لمن دواعي الأسف أن تستمر الحواجز و التحديات التي تحول دون استرداد الموجودات و في هذا الصدد تدعو بلادي جميع الدول الأطراف لتنفيذ التزاماتها الدولية و إلى تكاتف الجهود من أجل تسهيل استرداد الموجودات، علاوة على ذلك تؤكّد الجزائر أن إدارة و تسيير الأصول المسترجعة و استخدامها هي بالدرجة الأولى مسؤوليّة الدولة الطالبة وحدها مع التأكيد أيضا على وجوب إعادة الأصول دون شروط و مع الإحترام الكامل للحقوق السيادية للدول.

و في الأخير، تشدّد بلادي على أهمية نتائج هذا المؤتمر و على المتابعة الملائمة للخلاصات و النتائج التي سيتبنّاها.

شكراً لكم على كرم الإصغاء.